مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي

د. ماجدة غريب(*) د.حسن الأمير (**)

الملخص

أجريت الدراسة على ٢١٤ شاب وشابة من مختلف مناطق المملكة، للاطلاع على مستوى وعي تلك الفئة العمرية حول مفهوم الجرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى معرفتهم أو عدم معرفتهم بنظام العقوبات الصادر بخصوص ذلك الموضوع. كما يبين البحث العلاقة الطردية بين الوعي بنظام الجزاءآت، وعن مسألة الإقدام على ممارسة بعض السلوكيات المشينة التي تتم عبر الوسائل التقنية الحديثة. فقد ذكر نصف عينة الدراسة ٥٠٪ أن لديهم وعيًا بالممارسات غير الشرعية عند استخدام الأجهزة الإلكترونية، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما بينت الدراسة أن معرفة الأنظمة والعقوبات الخاصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية كان لها دور كبير في الحد من الممارسات السلبية في تقنية المعلومات.

التمهيد

إنّ تقنية المعلومات ووسائل الاتصال حققت سرعة الوصول للخدمات وتنفيذ المهام اليومية في حياة الانسان. فقد أصبح من الممكن التعامل مع الدوائر الحكومية والبنوك والجامعات عن طريق الإنترنت لتوفير المعلومات التي تتعلق بكل فرد. وبالرغم من ذلك فلا قيمة لتلك الخدمات إذا لم يتوافر بها الأمن المعلوماتي الذي يحمي المستفيدين، وكذلك المنشآت (مقدمة الخدمة) من الخسائر المادية أو حتى فقد معلوماتهم الضرورية. ومن ذلك المنطلق ظهر علم أمن المعلومات الذي يبحث في أساليب ونظريات حماية المعلومات ويضع الإجراءات اللازمة لضمان سلامتها وحمايتها، بالإضافة إلى وضع التشريعات القانونية التي تضبط الاعتداء على المعلومات، ومعاقبة أي معتدٍ عليها.

إنّ الممارسات السلبية التي يقوم بها بعض الأشخاص على الإنترنت، تسمى جرائم المعلومات، والتي تعني الأفعال غير المشروعة التي يستخدم فيها الأجهزة الإلكترونية كالحذف، أو التغيير، أو النسخ بدون تصريح. ومن يقومون بهذه الجرائم قد يكونون مستخدمي حاسب آلي من منازلهم أو موظفين في منظماتهم، أو عابثين بقصد التسلية، أو محترفين يتسللون إلى مواقع معينه بغرض إتلافها أو سرقة محتوياتها لغرض ما. ولقد تعددت جرائم المعلومات؛ فمنها التجسس والاستيلاء على الأموال عن طريق انتحال الشخصية وإيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو تدميرها أو مسح برامجها، أو بناء مواقع تمس أمن الوطن أو تبث قيمًا دينية أو ثقافية بصورة غير مناسبة، أو تمس الآداب العامة، أو محاولة الدخول على مواقع مهمة في الدولة للحصول على معلومات أمنية أو عسكرية مما يسبب تهديدًا للأمن الداخلي والخارجي.

ومن الطبيعي ملاحظة أن مرتكبي جرائم المعلومات يختلفون عن نظرائهم من مرتكبي الجرائم التقليدية، وبالتالي فإن دوافعهم مختلفة في ارتكاب تلك الأفعال غير المشروعة في الأنظمة الآلية وشبكات المعلومات. وفي مقدمة أسباب الجريمة المعلوماتية دافع الحصول على مكاسب مالية، بالإضافة إلى الإثارة وروح التحدي لدى الشباب، والرغبة في تحطيم أي نظام آلي لكسر حاجز الحماية لأنظمة المعلومات والشبكات. بالإضافة إلى الانتقام من أشخاص معينين.

ونظرا لأهمية الأمن المعلوماتي فقد صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية وذلك بقرار من مجلس الوزراء برقم ٧٩/ وتاريخ ٧/ ٣/ ١٤٢٨هـ

(*) عضو هيئة تدريس بجامعة الملك عبدالعزيز – جدة، السعودية، الرئيس التنفيذي المكلّف لمكتبة الملك فهد العامة بجدة، المملكة العربية السعودية

(**) مساعد الرئيس التنفيذي لمكتبة الملك فهد العامة جدة، المملكة العربية السعودية

وتمت المصادقة عليه بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/ ١٧ وتاريخ ٨/ ٣/ ١٤٢٨هـ. ويهدف هذا النظام إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد تلك الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، مما يسهم في المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.

وفي هذا البحث سوف يتم الاطلاع على النظام المعتمد في المملكة العربية السعودية الخاص بعقوبات مرتكبي جرائم المعلومات. ومدى وعي فئة الشباب من الجنسين بتلك العقوبات، ومدى تأثير تلك العقوبات على مستوى انتشار الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة

١ ـ مشكلة الدراسة

لقد أصبحت الخصوصية اليوم مهددة بالانتهاك عبر البريد الإلكتروني والحاسبات الشخصية والهواتف النقالة، وقواعد البيانات المتوفرة في المستشفيات والبنوك وغيرها. ويترتب على ذلك الانتهاك آثار سلبية على الأفراد والمؤسسات لا تقل ضررا عن الجرائم والانتهاكات التقليدية التي تحدث على أرض الواقع. وقد تزايدت معدلات انتشار تلك الجرائم المعلوماتية، والتي يقصد بها الاعتداء بغير وجه حق على خصوصيات الآخرين، وتتمثل في إضافة أو حذف أو تعديل للمحتوى، أو إساءة استخدام لبعض التطبيقات؛ مثل المدونات وبث الوسائط المتعددة بنشر الصوت والفيديو عبر الويب ومحررات الويب التشاركية wiki، والشبكات الاجتماعية عبر الويب online social networks، أو حتى عبر الهواتف المحمولة Mobiles. وهناك ضعف عالمي في القوانين والتشريعات المتعلقة بشبكة الإنترنت ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم المعلوماتية، إلا أن هناك اهتماما متزايدا بتلك الظاهرة الجديدة، وتزايد في الجهود المبذولة للحد من انتشارها، ومن الدول التي بادرت بسن قوانين صارمة، المملكة العربية السعودية التي لم تغفل عن توفير الأمن الرقمي؛ فقامت بإصدار النظام الذي يحد من وقوع الجرائم المعلوماتية ويسهم في تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات، والأجهزة الإلكترونية الأخرى.

وسيتم في هذه الدراسة التعرف على مدى وعي الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٥ سنة، بنظام الجرائم المعلوماتية، الذي يطبق في المملكة العربية السعودية، وعلى تأثير ذلك عليهم حاليًا ومستقبلاً.

٢ ـ أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذا الموضوع إلى حداثته؛ نتيجة تطور وسائل الاتصال، والاعتماد على استخدام الحاسبات والتعامل بشكل يومي في مجالات الحياة المختلفة بين المؤسسات والأفراد، كمنظومة اجتماعية وسياسية واقتصادية. وانتشار الجرائم المعلوماتية التي تؤثر سلبًا على استخدام تقنية المعلومات. ويرتبط هذا الموضوع بالأمن المعلوماتي وحمايته، الذي لا يتحقق إلا بوجود نظام واضح وصريح لضبط استخدامات الحاسب وشبكة الإنترنت. كما ستصب هذه الدراسة في جانب الإثراء المعرفي والإنتاج الفكري؛ نظرا لندرة الدراسات المسحية في الأدبيات العربية عمومًا..

٣ ـ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوصول لتحقيق الأهداف الآتية:

ـ التعرف على مفهوم جرائم المعلومات واشكالها.

ـ التعرف على مدى وعي الشباب بعقوبات نظام الجرائم المعلوماتية السعودي.

٤ ـ تساؤلات الدراسة

تعمل الدراسة على إيجاد إجابات للتساؤلات الآتية لتحقيق أهدافها:

ـ ما هو مفهوم الجرائم المعلوماتية وأشكالها؟

ـ ما مدى وعي فئة الشباب بعقوبات نظام الجرائم المعلوماتية السعودي؟

٥ ـ مجال الدراسة وحدودها:

ـ الحدود الموضوعية: تهدف هذه الدراسة إلى رصد وعي الشباب بعقوبات نظام الجرائم المعلومات السعودي بشكل عام.

ـ الحدود المكانية: مجال الدراسة المكاني هو مجتمع الشباب في المملكة العربية السعودية.

ـ الحدود النوعية: تشمل هذه الدراسة الذكور والإناث ممن تتراوح أعمارهم من ١٥عامًا وحتى ٣٥عامًا.

ـ الحدود الزمنية: جمعت البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة الحالية خلال شهر فبراير من عام ٢٠١٦م.

٦ ـ منهج الدراسة وأداة جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج المسحي كأحد مناهج المنهج الوصفي لمعرفة مدى وعي فئة الشباب بعقوبات نظام الجرائم المعلوماتية السعودي، وذلك من خلال أداة جمع البيانات (الاستبانة) في أربعة محاور رئيسة هي المعلومات الشخصية، ومعلومات حول مدى الوعي بمفهوم الجرائم المعلوماتية وأسباب ودوافع مجرمي المعلومات والممارسات السلبية التي قد تعرّض لها أو قام بها الفرد. وقد تم استخدام نماذج شركة قوقل Google Forms لسهولة تعبئتها إلكترونيا، والحصول على مدخلات هذه البحث من جانب عينة الدراسة.

وقد بلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها على العينة ٢٦٧ استبانة، تم استبعاد عدد ٥٣ استبانة لعدم استكمال كل الاسئلة أو لتضارب الإجابات والمعلومات. وقد تم الحصول على ٢١٤ استبانة جرى تفريغها وتحليل بياناتها.

٧ ـ صدق الأداة

تم التحقق من صدق استمارة الاستبانة من خلال عرضها على اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال المعلومات، وقد كانت هناك ملاحظات على الاستبانة وصياغتها، ثم تم تعديلها وفق ملاحظاتهما. وتعد هذه الإجراءات دلالات صدق ظاهري للأداة، كما تم تجريبها على عدد من الأكاديميين وأهل الاختصاص؛ للتأكد من وضوح الأسئلة وسلامة صياغتها.

٨ ـ مصطلحات الدراسة

تناولت الدراسة في طرحها مجموعة من المصطلحات في السياق الآتي:

ـ **تقنية المعلومات**: المقصود بها استخدام الحاسبات الآلية لمعالجة وإدارة المعلومات.

ـ **الجرائم المعلوماتية**: هي كل فعل من شأنه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية، يكون ناتجا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل أجهزة تقنية المعلومات (كمال، والصحبي، ٢٠١٥). أي الاعتداء بغير وجه حق على خصوصيات الآخرين، أو هو كل سلوك غير مشروع، أو غير سوي يتعلق بمعالجة وإدارة المعلومات من خلال الأجهزة الإلكترونية والإنترنت.

ـ **فئة الشباب**: هي الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٥ سنة. وهذا الرأي يمثّل حصيلة نقاش المؤتمر الأول لوزراء الشباب العرب المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٩.

٩ ـ الدراسات السابقة

يفتقر الإنتاج الفكري للدراسات التي تناولت نشر الوعي بعقوبات الجرائم المعلوماتية، وقد لوحظ انتشار تلك الجرائم في المجتمع، الأمر الذي يتطلب ضرورة نشر التوعية بها والأضرار الأمنية والاجتماعية لها، فقد بلغت الخسائر التي تتكبدها دول مجلس التعاون الخليجي من الجرائم المعلوماتية ما بين ٥٥٠-٧٣٥ مليون دولار سنويا (الشيبان، ٢٠١٥).

وبما أن مجتمع الشباب هم أكثر فئات المجتمع استخداما لتقنية المعلومات بوسائلها المختلفة، وبما أن الجميع ليس لديهم نفس الدرجة من المعرفة بالحقوق القانونية والإجراءات الجزائية المترتبة على ارتكاب المخالفات أو التجاوزات التقنية عن طريق الحاسب أو الهاتف؛ فقد تطلب الأمر ضرورة رفع مستوى الوعي القانوني للشباب وماهية الممارسات السلبية التي قد يعتقد البعض منهم أنها شيء بسيط ولكن قد يصل به إلى المحاكم الشرعية وإلى ساحات القضاء.

وفي السياق الآتي نستعرض عددًا من الدراسات

العربية والإنجليزية التي ركزت على الجرائم المعلوماتية ودور الدول في تنمية وعي الشباب بخطورة الجرائم المعلوماتية. وسيتم تتبع بعض الدراسات التي عرجت على الموضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف الاستفادة منها وربطها بالدراسة الحالية وفقا للترتيب الزمني لها.

في عام ٢٠١٣ قدم (اليحيى، ٢٠١٣) بحثاً عن مكافحة جرائم المعلومات في المملكة العربية السعودية، ذكر فيه أن طبيعة الجرائم المعلوماتية تختلف عن طبيعة الجرائم التقليدية، فجعل لها خصوصية في أساليبها من الناحية الموضوعية والإجرائية، فأصبحت الحاجة ضرورية لتوفير قوانين وأنظمة تخصها؛ لتحدد هذه الجرائم وأركانها وعقوباتها.

واختتم دراسته بعدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي: يهدف النظام (مكافحة الجرائم المعلوماتية) إلى المساعدة على تحقيق الامن المعلوماتي وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وإلى حماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة، بالإضافة إلى حماية الاقتصاد والأمن الوطني. كما يتناول النظام بالتفصيل عددا من الجرائم المعلوماتية والأفعال غير المشروعة ويقسمها إلى مجموعات تحتوي كل مجموعة على عدد من الجرائم والعقوبات التي تخصها، مثل: جرائم الاعتداء على الآخرين وخصوصياتهم، أو الجرائم المالية والتجارية، أو الاعتداء على البيانات الخاصة والشبكات العامة والخدمات الإلكترونية، والجرائم المخلة بالدين أو الاخلاق أو الآداب العامة، والجرائم المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة.

وفي دراسة أسترالية أجريت عام ٢٠١٤، لمدير سلامة شبكة الإنترنت بجامعة كانبرا، السيد نيقيل فيير Nigel Phair، أبان فيها أن الأمن المعلوماتي هو اكتشاف وصد أي دخول غير مشروع أو غير مسموح به لإتلاف أو حتى استخدام أنظمة شبكة المعلومات لمنظمة ما، بدون إذن أو صلاحية. كما نصح منظمات قطاع الأعمال وغيرها، لتعزيز أنظمة الحماية الإلكترونية لشبكاتها بتكرار تلك الأنظمة على عدة مراحل أو طبقات Layers باستخدام إستراتيجية Defense-in-depth للحصول على الحماية المتعددة Multiple defense (Phair, 2014).

وفي العام نفسه، قدّمت رشكا شوهان Reshka Chauhan بحثا بعنوان «الجرائم المعلوماتية: التقييم، الاكتشاف والتحديات المستقبلية»، أبانت فيه أن دولة الهند تأتي في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا كأكثر الدول تأثرا بالهجمات الإلكترونية. وأوضحت أن مجرمي المعلومات Cyber criminals لديهم العديد من الطرق والأساليب المبتكرة التي تعتمد على تقنيات متقدمة جدًّا لاختراق الأنظمة الحاسوبية للمنظمات والهيئات الكبيرة. وأشارت شوهان (٢٠١٤) أن الهدف الحالي لمجرمي المعلومات هو التوسع عبر الشبكات الاجتماعية التي غالبا يتم استخدامها بواسطة الأجهزة الحديثة، مثل الهواتف الذكية والحواسيب اللوحية. ففي عام ٢٠١٠ بلغ عدد الاختراقات حوالي ٧ ملايين عملية، كان النصيب الأكبر منها مخصصًا لمواقع التواصل الاجتماعي، ومواقع التجارة الإلكترونية. وأن ٨٠٪ من المراهقين كانوا ضحية لتلك الجرائم التقنية التي أصابت ٣٠ مليون شخص في الهند في عام ٢٠١٠، وكانت الخسائر المادية لها ٤ مليارات دولار (Chouhan, R 2014).كما قامت الباحثة (شوهان، ٢٠١٤) بترتيب أكثر ٥ جرائم معلوماتية انتشارا بين مستخدمي تقنية المعلومات والأجهزة الحديثة على النحو التالي:

١ ـ الخداع عبر البريد الإلكتروني E-mail Spoofing

٢ ـ التتبع والملاحقة عبر النت Cyber Stalking

٣ ـ النصب والاحتيال الإلكتروني Cheating and Fraud

٤ ـ الدخول غير المسموح للشبكات Unauthorized Access

٥ ـ القذف والتشهير وتشويه السمعة Defamation Online

أما في عام ٢٠١٥، فقد تم تقديم عدة دراسات في المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وكانت إحدى تلك الدراسات عن دور الجامعات السعودية في تنمية وعي الشباب بخطورة الجرائم المعلوماتية لدعم قضايا مكافحة الإرهاب الإلكتروني والتي قدمتها منى الجراحي، وهي دراسة تنادي بأهمية الحصانة الفكرية للشباب من خلال تنمية وعيهم بخطورة الجرائم المعلوماتية، وتؤكد فيها على دور المؤسسات التعليمية وآليات تفعيل دورها (الجراحي، ٢٠١٥). وقد اعتمد ذلك البحث على تحليل محتويات الدراسات التي تناولت الجرائم المعلوماتية

والإرهاب الفكري وتوصلت إلى العديد من النتائج نعرض أهمها: تصميم وتنفيذ برامج وقائية للشباب للتوعية بعواقب الجرائم المعلوماتية. وإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية في مجال وقاية الشباب من مخاطر الجرائم المعلوماتية، والإشراف على فعالية الأنشطة الوقائية من مخاطر الجرائم المعلوماتية ووضع خطط لتطوير بعض مناهج التعليم بما يخدم التوعية من مخاطر الجرائم المعلوماتية والتعاون مع وسائل الإعلام لتفعيل أنسب الوسائل والطرق للتوعية، وإنشاء مركز للقضاء على الأميه الفكرية من خلال دعم الجامعات السعودية لعمل برنامج أو دبلوم لذلك البرنامج ومخرجاته. وخرجت بتوصيات منها حجب المواقع الإلكترونية المشبوهة التي تسعى إلى نشر الإرهاب والأفكار المتطرفة. وعقد الاتفاقيات بين الدول بخصوص جرائم المعلومات والإرهاب الإلكتروني وتنظيم كافة الإجراءات المتعلقة بذلك بما فيها تفعيل الوقاية من تلك الجريمة وعلاجها وتبادل المعلومات فيما يخصها.

وقدم في عام ٢٠١٥ كل من الخضراوي الهادي، وبوقرين عبد الحليم، دراسة بعنوان تجربة الجزائر في مكافحة الجريمة الإلكترونية تهدف إلى وضع حلول لتدخل القانون الجنائي في مجال العالم الافتراضي، واعتمدت على المنهج التحليلي لمحاولة تحليل النصوص القانونية، والمنهج الوصفي لمحاولة وصف هذه الظاهرة الإجرامية وبيان أبعادها وبشكل أقل المنهج المقارن وخاصة فيما تعلق منه باتفاقية بودابيست، والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات. وخلصت الدراسة إلى أن المشّرع الجزائري موفق إلى حد كبير في وضع نصوص قانونية لمكافحة الجريمة المعلوماتية رغم أنه لم يسنَّ قانونًا خاصًّا بذلك. وأن المشّرع الجزائري قد صادق على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وأيضا نصّ على قانون خاص إجرائي (وليس موضوعيًّا) للوقاية من جرائم تقنية المعلومات والاتصال ومكافحتها. ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة التعاون الدولي في مجال توحيد نصوص التجريم في المجال الإلكتروني وتكوين أجهزة مختصة في المكافحة وأهمية استقطاب المجرمين والاستفادة من خبراتهم في خدمة المجتمع وختم الباحثان دراستهما بأنه قد حان الوقت لميلاد علم جديد وهو علم «الإجرام المعلوماتي» (الهادي، وبوقرين، ٢٠١٥).

وتناول متولي في عام ٢٠١٥ الجرائم المعلوماتية مع تطبيقات الويب ٢,٠، قدّم من خلالها رؤية مقترحة من منظور تربوي مستمد من بنية وتنظيم كليات التربية لتفعيل دور أعضاء هيئة التدريس لزيادة الوعي بمكافحة الجرائم المعلوماتية والحد منها، وتوعية الطلاب بخطورة الممارسات عند استخدامهم لأدوات وتطبيقات الجيل الثاني من الويب، وقد استخدم الباحث الملاحظة المباشرة ورصد أشكال الجرائم المعلوماتية التي قد يمارسها الطلاب أو يتعرضوا لها في جامعة حلوان. وتوصلت الدراسة إلى إطار مقترح لدور أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بجمهورية مصر العربية من خلال تفاعلهم مع الكيانات التي تشمل وحدات ومراكز ونظم الكليات المختلفة والتي ترتبط بدور أعضاء هيئة التدريس في الوعي بمكافحة الجرائم المعلوماتية، وجاءت توصيات الدراسة مؤكدة ضرورة التوسع في نشر برامج الوعي ضد مخاطر الجرائم المعلوماتية والاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت، وتوفير مقرر تعليمي على مختلف المراحل التعليمية بمحتوى تعليمي تثقيفي يتم تحديثه بشكل دوري، والاهتمام بعقد الندوات التثقيفية بالجامعات ودعوة الخبراء، وجمعيات مكافحة الجرائم المعلوماتية وجرائم الفضاء المعلوماتي للمشاركة فيها. وتوقيع بروتوكولات تعاون بين الجامعات المصرية والعربية من أجل تضافر الجهود للتصدي للجرائم المعلوماتية وعقد الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول قضايا تلك الجرائم وتطبيقها على أرض الواقع (متولي، ٢٠١٥).

وفي عام ٢٠١٦م قدمت دراسة بعنوان مدى الوعي بالجرائم المعلوماتية بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية، (أصيل، خضري، ٢٠١٦)، هدفت تلك الدراسة إلى رصد مدى وعي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجرائم المعلوماتية، ورصد مدى وعيهم القانوني. كما كشفت الدراسة عن الطرق والأساليب التي يطبقها أولئك المستخدمون للوقاية والحماية من الجرائم المعلوماتية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة معرفة الغالبية العظمى من أفراد العينة بنسبة ٧٢٪ بوجود تشريعات وقوانين خاصة بالجرائم المعلوماتية صادرة من قبل الجهات التشريعية في الدول على المستوى

العالمي. وعدم وجود معرفة بالقانون السعودي لمكافحة الجرائم المعلوماتية لدى قاعدة كبيرة بلغت نسبتها ٦ , ٥٥٪ وبواقع ٢٢٤ فرد. أما ما يخص معرفة أفراد العينة بقانون وثيقة الرياض الموحد لمكافحة جرائم تقنيه المعلومات فاتسعت قاعدة الأفراد الذين ليس لديهم معرفة وعلم بقانون وثيقة الرياض ضمن أفراد العينة المستجيبة للدراسة حيث بلغت نسبتها ٤ , ٧٩٪ وبواقع ٣٢٠ فرد. كما اتضح من الدراسة أن الرغبة ضعيفة من قبل أفراد العينة اتجاه إبلاغ الجهات المسئولة في الدولة في حال التعرض لأي من الجرائم المعلوماتية؛ إذ أشارت الدراسة إلى ما نسبته ٥ , ٢٨٪ أي ١١٥ فرد. وبررت الدراسة ذلك بكونه يعود إلى احتمالية الشعور بالتحرج جراء الإفصاح عن اسم وهوية المتعرض لأذى الجريمة الإلكترونية. كما أن الغياب المعرفي للتشريعات والقوانين كشف عن حاجة المجتمع السعودي لرفع مستوى الوعي القانوني، وضرورة توظيف وسائل الإعلام العربية لتحقيق مزيد من الوعي لأفراد المجتمع بجرائم تقنية المعلومات.

ثانيا: الإطار النظري للدراسة

فيما يلي سيتم استعراض المفاهيم والجهود التي بذلت لمكافحة الجرائم المعلوماتية على المستوى العالمي وعلى مستوى العالم العربي.

٢ . ١ مفهوم الجرائم المعلوماتية

لقد تعددت المصطلحات والمسميات التي تعبر عن الجرائم المعلوماتية، فالبعض يطلق عليها الجريمة الإلكترونية، وجرائم الإنترنت أو جرائم الكمبيوتر والإنترنت، والبعض الآخر يطلق عليها cyber Crime على اعتبار أن هذا المصطلح يضم جرائم الكمبيوتر وجرائم الشبكات، وجرائم تقنية المعلومات، والجرائم الذكية، وجرائم نظم المعلومات، وجرائم العصر وغيرها من المصطلحات والتي تعني الاستخدام غير المشروع للتقنية المعلوماتية، والاعتداء على أي كائن بشري أو مادي بصفة طبيعية أو اعتبارية.

لقد اشتقت كلمة جريمة في اللغة من الجرم، وهو التعدي أو الذنب (عبدالباقي، ١٣٦٤هـ). والجريمة المعلوماتية هي «ذلك النوع من الجرائم التي تتطلب إلماما خاصا بتقنيات الحاسب الآلي ونظم المعلومات لارتكابها أو التحقيق فيها ومقاضاة فاعليها» (اليوسف، ٢٠١٥).

وقد نالت الجرائم المعلوماتية اهتماما كبيرا من المهتمين في الفقه الجنائي أو الأمن القومي والباحثين في علم الأمن الرقمي، وخصصوا لها تعاريف كثيرة من زوايا مختلفة. وبالتالي فلا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه بين الباحثين والعلماء حول مفهوم الجرائم المعلوماتية؛ فمنهم المختصر ومنهم المسهب وفيما يلي عرض لأهم التعريفات في فترات زمنية مختلفة.

فقد عرفها الشوا (١٩٩٤) بأنها «كل فعل أو امتناع عمدي ينشا عن الاستخدام غير المشروع لتقنيه المعلومات يهدف إلى الاعتداء على الأموال المادية أو المعنوية» (الشوا، ١٩٩٤). كما عرفت بأنها أي جريمة ضد المال مرتبطة باستخدام المعالجة الآلية بالمعلومات، أو هي الاعتداءات غير القانونية التي ترتكب بواسطة أجهزة رقمية بغرض تحقيق ربح». وعرفها آخر « بأنها مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية التي يمكن أن تكون جديرة بالعقاب» (سالم، حسون، ٢٠٠٧).

ومن التعريفات المسهبة للجرائم المعلوماتية ما ذكره البلوشي (٢٠٠٨) بأنها «سوء استخدام الحاسب الآلي ويشمل الحالات المتعلقة بالدخول غير المصرح به لحاسب المجني عليه أو بياناته، كما تمتد جريمة الحاسب لتشمل الاعتداءات المادية على جهاز الحاسب ذاته أو المعدات المتصلة به، وكذلك الاستخدام غير المشروع لبطاقات الائتمان وانتهاك ماكينات الحساب الآلية بما تتضمنه من شبكات تحويل الحسابات المالية بطرق إلكترونية وتزييف المكونات المادية والمعنوية للحاسب، بل وسرقة جهاز الحاسب في حد ذاته أو أي من مكوناته» (البلوشي، ٢٠٠٨).

وعرف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية الجريمة المعلوماتية بأنها أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي، أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام النظام (اليحيى، ٢٠١٣). ويحدد النظام بهذا التعريف لمصطلح الجريمة المعلوماتية ارتباط محل

الجريمة باستخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية استخدامًا مخالفًا للنظام.

وعرف آخرون الجرائم المعلوماتية بأنها كل سلوك أو تصرف غير مشروع من أجل القيام بعمليات إلكترونية تمس أمن النظم المعلوماتية والمعطيات التي تعالجها وهي أفعال تحدث في العالم الافتراضي (الهادي، بوقرين، ٢٠١٥). بينما يرى البعض أنها «نشاط إجرامي يستخدم فيه الحاسب والشبكات العالمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إما كوسيلة لتنفيذ الفعل الإجرامي المستهدف وإما كوسيلة مساعدة لارتكاب جريمة مثل النصب والاحتيال وغسل الأموال وتشويه السمعة والسب» (كمال، الصحبي، ٢٠١٥). وهذا التعريف يرتبط بوسائل ارتكاب الجريمة. كما عرفت جرائم المعلومات أيضًا هي كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل تقنية المعلومات» أي الاعتداء بغير وجه حق على خصوصيات الآخرين، أو هو كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي يتعلق بمعالجة وإدارة المعلومات من خلال الحاسبات الآلية والإنترنت.

ويمكن أن نبسط جل تلك التعريفات التي تناولت المصطلح برؤى مختلفة بأن الجرائم المعلوماتية اعتداء يقع على أحد أركان البيئة التقنية والتي هي الأجهزة بما فيها المعدات والأدوات التي تتكون منها النظم، والبرامج المنفصلة عن النظام أو المخزنة فيه، والمعطيات تشمل كافة البيانات المدخلة والمعلومات المستخرجة بعد معالجتها، والاتصالات وهي التي تربط أجهزة التقنيه مع بعضها البعض على مستوى محلي أو وطني أو دولي وهي بذاتها محل للاعتداء وموطن من مواطن الخطر ينبغي حمايته.

٢ . ٢ الآثار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية

إن الاعتماد الكلي على الأجهزة الإلكترونية في التعاملات اليومية والتواصل بين مختلف المنظمات وعملائها، هو دليل على تطورها السريع إلا أنه بالمقابل جعل تلك المنظمات عرضة للجرائم المعلوماتية. وبالرغم من حداثة مصطلح جرائم المعلوماتية والإنترنت والذي ظهر في مؤتمر جرائم الإنترنت المنعقد في أستراليا للفترة ١٦ـ١٧ فبراير ١٩٩٨م، إلا أنه وجد الاهتمام الكبير من قبل الباحثين إذ نُشرت العديد من الدراسات والبحوث لفهم تلك الظاهرة، ومحاولة ضبطها في العالم الافتراضي، ومنها دراسة أجرتها منظمةBusiness software Alliance في الشرق الأوسط أظهرت من خلالها مدى التباين في دول المنطقة في حجم خسائر جرائم المعلوماتية إذ تراوحت ما بين ٣٠ مليون دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية، (٤٠٠ , ٠٠٠ , ١) دولار أمريكي في الإمارات العربية المتحدة (الجريسي، ١٤٣٠هـ).

ولا نغفل تأثير الجرائم على حياة الأفراد أيضا؛ فضحايا الجرائم المعلوماتية يتعرضون إلى التعطيل وتدمير قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بهم، وسرقة أموالهم، بالإضافة إلى الابتزاز والتهديد. وقد أشارت الدراسات أن معدل نسبة الجرائم المعلوماتية في العالم تصل إلى ٦ , ٥٧٪، وتكلّف الاقتصاد العالمي ما يقارب ٩٥٠ , ١٢ مليار دولار سنويا، وفي سنة ٢٠٠٩م كشفت الحكومة الأمريكية عن حدوث عمليات سرقة طالت ١٣٠ مليون بطاقة ائتمانية وبطاقات سحب مصرفي. وفي أول مؤتمر متخصص لمحاربة الجرائم المعلوماتية عقد عام ٢٠٠٩ بمدينة هونج كونغ قدرت حجم الخسائر الاقتصادية ب ٥٠١ مليار دولار سنويًا (الجريسي، ١٤٣٠هـ).

وقد قدرت المباحث الفيدرالية الأمريكية (FBI) في نهاية الثمانينيات الميلادية أن متوسط تكلفة جريمة المعلوماتية الواحدة حوالي ستمائة ألف دولار سنويا مقارنة بمبلغ ثلاثة آلاف دولار سنويا متوسط الجريمة الواحدة من جرائم السرقة بالإكراه. وبينت دراسة أجراها أحد مكاتب المحاسبة الأمريكية أن (٢٤٠) شركة أمريكية تضررت من جرائم الغش باستخدام الكمبيوتر (Computer Fraud)، كما بينت دراسة أخرى أجريت في بريطانيا أنه وحتى أواخر الثمانينيات تم ارتكاب ما يقرب من (٢٦٢) جريمة حاسوبية، كلفت حوالي (٠٠٠ , ٠٠٠ , ٩٢) جنيه إسترليني. وأظهر مسح أجري من قبل (the computer security institute) في عام ١٩٩٩م أن خسائر (١٦٣) شركة أمريكية من الجرائم المعلوماتية بلغت أكثر من (٠٠٠ , ٠٠٠ , ١٢٣) دولار أمريكي. في حين أظهر المسح الذي أجري في عام ٢٠٠٠م، ارتفاع عدد الشركات

الأمريكية المتضررة من تلك الجرائم حيث وصل إلى (٢٧٣) شركة بلغ مجموع خسائرها أكثر من ٢٥٦ مليون دولار. كما بينت إحصائيات الجمعية الأمريكية للأمن الصناعي أن الخسائر التي قد تسببها جرائم المعلوماتية للصناعات الأمريكية قد تصل إلى (٦٣,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي وأن ما نسبته حوالي (٢٥٪) من الشركات الأمريكية تتضرر من جرائم الحاسب الآلي. وقد أصيب (٦٣٪) من الشركات الأمريكية والكندية بفيروسات حاسوبية، ووصل الفقد السنوي بسبب سوء استخدام الحاسب الآلي ٥٥٥ مليون دولار. ومن الصعوبة بمكان تحديد أي جرائم الحاسب الآلي المرتكبة هي الأكبر من حيث الخسائر حيث لا يعلن الكثير عن مثل هذه الجرائم ولكن من أكبر الجرائم المعلنة هي جريمة لوس انجلوس حيث تعرضت أكبر شركات التأمين على الاستمارات المالية (EFI) للإفلاس وبلغت خسائرها ملياري دولار. وهناك أيضا حادثه انهيار بنك بارينجر البريطاني في لندن إثر مضاربات فاشلة في بورصة الأوراق المالية في طوكيو حيث حاول البنك إخفاء الخسائر الضخمة باستخدام حسابات وهميه أدخلها في الحسابات الخاصة بالبنك بمساعدة مختصين في الحاسب الآلي وقد بلغ إجمالي الخسائر حوالي مليار ونصف المليار دولار أمريكي (الجريسي، ١٤٣٠هـ).

وفي دراسة أجرتها شركة مكافي لتكنولوجيا أمن المعلومات، بينت أن الشركات الأوربية تتكبد خسائر تقدر بتريليون دولار سنويا. وفي دراسة أخرى لشركة «آرك سايت» الأمريكية الأمنية ومؤسسة أبحاث تكنولوجيا المعلومات بمعهد «بونيمون» الأمريكي أظهرت حجم الخسائر المالية للشركات الأمريكية والمقدرة بـ ٨,٣ مليون دولار. وقد نشرت سيمانتك كوربوريشن تقريرًا يذكر فيه تزايد أعداد الجرائم المعلوماتية فقد تم رصد ما يقارب ١٠٠ هجوم في الثانية. وفي دراسة أجرتها شركة نورتن Norton وهي شركة متخصصة في تطوير الحلول البرمجية الأمنية، أن ثلثي مستخدمي الإنترنت حول العالم قد تعرضوا لجريمة معلوماتية واحدة على الأقل سواء كانت هجمات فيروسية أو تجسسية أو احتيالية لسرقة بطاقات الائتمان من أجل سرقة البيانات الشخصية أو البيانات المصرفية. مع العلم أن عملية صيانة أو إصلاح ما قد تسببه الجرائم المعلوماتية من آثار قد يستغرق ٢٨ يوما، وتصل تكلفته في المتوسط ٣٣٤ دولار. وتشير بعض الدراسات إلى أن حجم الخسائر الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ما بين ٥٥٠ مليون و٧٣٥مليون دولار أمريكي سنويا، ومن أكثر الدول تعرضا للهجمات الإلكترونية المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (العسبلي، ٢٠١٦).

وقد كشفت دراسة القروي (٢٠١٥م) أن نسبة معدل الهجمات في المملكة العربية السعودية تقارب ٨,٤٥٪ لعام ٢٠٠٩م، وهجمات الحسابات البنكية للأفراد بلغت ٤٠٪ من نفس السنة. وبالنسبة لاختراق المواقع الإلكترونية فقد بلغ ٦٣٪، ورسائل الاحتيال بلغت ٧,٤٣٪ وفي دراسة أجرتها شركة «تريند مايكرو» وهي شركة مشهورة بمحاربة الفيروسات، كشفت فيها انهيار ٧٠٠ ألف نظام خلال تسعة أشهر في المملكة العربية السعودية (العسبلي، ٢٠١٦).

وتعد الجرائم الأكثر انتشارا هي التي تقع على الأشخاص؛ على اعتبار أن الفرد هو الحلقة الأضعف في نظام المعلومات. ومن أهم تلك الجرائم؛ السرقة من الحسابات البنكية، سرقة الهوية الشخصية، والابتزاز والتهديد، عمليات النصب والاحتيال، وتحويل أو نقل الحساب المصرفي، ونقل ملكية الأسهم، وزيادة الفواتير بتحويل فواتير المجرم للضحية.

وعلى الرغم مما حققته تقنية المعلومات للأفراد والدول بالوصول الميسر إلى الخدمات والمعلومات وتزايد استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية، إلا أنه ازداد معها خطر إمكانية حدوث جرائم معلوماتية ضد الحكومات أيضا، ولذلك سعت بعض الدول لحماية أنفسها وأمنها بعدة إجراءات احترازية، نتيجة لتوجسها من خطر حدوث تلك الجرائم. ففي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، تم تشكيل لجنة خاصة مهمتها حماية البنية التحتية الحساسة في أمريكا.

ومن أبرز الجرائم المعلوماتية التي قد تتعرض لها الدول ما يلي:

١ ـ الوصول إلى معلومات سرية، والاطلاع عليها أو حذفها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم.

٢ ـ دعم الإرهاب والأفكار المتطرفة ونشر الإشاعات.

٣ ـ تعطيل وتخريب الخوادم الموفرة للمعلومات، وتعطيل قطاعات حكومية حيوية في الدولة.

٤ ـ إعاقة الوصول إلى شبكة الإنترنت لمستخدم معين، سواء كان فردا، أم منظمة، أو بلد معين.

ثالثًا: عرض نتائج الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشتها

المعلومات الشخصية

جدول (١): نوع الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
ذكر	٩٥	٤٤,٢٠٪	٤٤,٢٠٪
أنثى	١١٩	٥٥,٨٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

توضح معطيات الجدول رقم (١) توزيع العينة المستجيبة للدراسة وفقا لمتغير الجنس، وشارك في الإجابة ٢١٤ شخص، ممن انطبقت عليهم جميع الشروط بالخاصة البحث، وكانت النسبة الأكبر منهم الإناث بعدد ١١٩ فتاة يمثلون ٥٥,٨٪، والباقي ٤٤,٢٪ هم من الفتيان.

جدول (٢): الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
١٥-٢٠ سنة	٨٤	٣٩,٠٠٪	٣٩,٠٠٪
٢١-٢٥ سنة	٥٤	٢٥,٠٠٪	٦٤,٠٠٪
٢٦-٣٠ سنة	٤٦	٢٢,٠٠٪	٨٦,٠٠٪
٣١-٣٥ سنة	٣٠	١٤,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

يُظهر الجدول (٢) الفئات العمرية التي شاركت في المسح البحثي، لتكون الفئة الأكثر مشاركة هم ١٥-٢٠ سنة بنسبة ٣٩٪، ليشكلون مع الفئة العمرية التالية ٢١-٢٥ ما نسبته ٦٤٪. وأما عن أقل فئة عمرية فهي ٣١-٣٥ سنة، وكانت نسبتها ١٤٪.

جدول (٣): المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
أقل من الثانوية	٢٥	١١,٦٠٪	١١,٦٠٪
الثانوية العامة	٣٩	١٨,٤٠٪	٣٠,٠٠٪
دبلوم بعد الثانوية	٥	٢,٢٠٪	٣٢,٢٠٪
المرحلة الجامعية	١١٣	٥٢,٨٠٪	٨٥,٠٠٪
دراسات عليا	٣٢	١٥٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

يبين الجدول أعلاه المستوى التعليمي لعينة المبحوثين، والتي توضح أن من يحملون مؤهلاً جامعيًّا، أو مازالوا يدرسون في الجامعة، هم الأكثر نسبة ٥٢,٨٪، يليهم من هم في الثانوية العامة أو أقل بنسبة ٣٠٪.

جدول (٤): الحالة المهنية

المهنة؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
لا أعمل	٢١	٩,٧٠٪	٩,٧٠٪
طالب	١١٢	٥٢,٤٠٪	٦٢,١٠٪
موظف أهلي	٢٧	١٢,٤٠٪	٧٤,٥٠٪
موظف حكومي	٤٥	٢١٪	٩٥,٥٠٪
متقاعد عن العمل	٣	١,٥٠٪	٩٧,٠٠٪
أملك عملاً خاصًّا	٦	٣٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

بما أن مجتمع البحث هو فئة الشباب؛ فلا غرابة أن يكون جُلّهم ما زال في مقاعد الدراسة كطلاب مسجلين في المدارس النظامية، حيث يُظهر الجدول رقم ٣-٤ أن نسبة الطلاب هي ٥٢,٤٪.

جدول (٥): الالمام بمصطلح جرائم المعلوماتية

هل مر عليك مصطلح (جرائم المعلومات)؟ سواء قراءة أو سماعا أو مشاهدة.	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم، اطلعت عليه من قبل	١٤١	٦٦,٠٠٪	٦٦,٠٠٪
لا، لم اطلع عليه	٧٣	٣٤,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

يبين الجدول رقم (٥) مدى الإلمام بمصطلح جرائم المعلوماتية حيث جاءت إجابات ١٤١ شخص (٦٦٪) أن لديهم إلمامًا به. فقد سبق وأن اطلعوا على المصطلح

بطريقة ما أو من مصدر معين. في حين أن أكثر من ثلث العينة (٣٤٪) لم يطلعوا عليه من قبل. ولعل هذه النتيجة تعكس دور كثير من الجهات الحكومية المختلفة في توعية منسوبيها، مثل وزارة التعليم ممثلة بالمدارس والجامعات، وكذلك وزارة الداخلية التي لا تألو جهدا في التوعية ونشر المعرفة فيما يتعلق بعقوبات الجرائم المعلوماتية.

جدول (٦): المعرفة بجرائم المعلوماتية/ اختيار متعدد

ماذا تعرف عن جرائم المعلومات؟ (اختيار متعدد)	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
لا أعرف ما هي	٢٠,٣٠٪	٢٠,٣٠٪
هي جرائم فتاكة، تهلك البشرية وتفنيهم.	٥,٦٠٪	٢٥,٩٠٪
هي حرب عالمية جديدة تستهدف الدول النامية	١٢٪	٣٧,٩٠٪
الحصول على معلومات أو أشياء معينة بواسطة أجهزة إلكترونية بدون إذن أو تصريح.	٧١,١٠٪	١٠٩,٠٠٪
أخرى	٨,٣٠٪	١١٧,٣٠٪
المجموع	**١١٧,٣٠٪**	**١١٧,٣٠٪**

وعند سؤال المبحوثين عما المقصود بالجرائم المعلوماتية، لم يتعرف عليها عدد كبير نسبيا (٣٧,٩٪)، حيث أجابوا بإجابات خاطئة، أو أنهم ذكروا بأنهم لا يعرفون ما هي أصلا (٢٠,٣٪). في المقابل أكثر من ٧٠٪ اختاروا التعريف أو المعنى المختصر للجرائم المعلوماتية، وهو «الحصول على معلومات أو أشياء معينة بواسطة أجهزة إلكترونية بدون إذن أو تصريح»، وهذا يؤكد مدى وعيهم ومعرفتهم بالمعنى الحقيقي للجرائم الرقمية المعلوماتية.

جدول (٧): متى تم التعرف على الجرائم المعلوماتية؟

متى اطلعت على مصطلح جرائم المعلومات؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
خلال السنة الحالية	٨٥	٣٩,٧٠٪	٣٩,٧٠٪
أكثر من سنة وأقل من سنتين	٤٩	٢٣,٠٠٪	٦٢,٧٠٪
أكثر من سنتين وأقل من ٣ سنوات	٤٠	١٨,٦٥٪	٨١,٣٥٪
أكثر من ٣ سنوات	٤٠	١٨,٦٥٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

من خلال الجدول (٧)، يتضح أن حوالي ٤٠٪ من المشاركين في البحث قد تعرفوا على الجرائم المعلوماتية في السنة الحالية فقط. وأكثر من ثلث المشاركين قد سبق لهم التعرف على جرائم المعلومات قبل أكثر من سنتين. بينما النسبة الأكبر كانت قد تعرفت على هذا المصطلح في السنة الحالية، وهو مؤشر جيد في أن الحملات الإعلامية لمختلف الوزرات والهيئات الحكومية قد آتت أكلها. وهو بالفعل ما تم ملاحظته مؤخرا خلال هذه السنة تحديدًا من الاهتمام المتزايد بشأن التوعية من مضار الاستخدام السيئ لتقنية المعلومات.

جدول (٨): التوجس من الجرائم المعلوماتية

هل لديك خوف أو توجس أن تكون ضحية لمجرمي المعلومات؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم، بالتأكيد	١٣٠	٦١٪	٦١,٠٠٪
لا أبالي	٥٥	٢٥,٥٠٪	٨٦,٥٠٪
لا أعرف ما هي الجرائم المعلوماتية	٢٩	١٣,٥٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

يشير الجدول (٨) إلى أي مدى يوجد توجس وخوف لدى فئة الشباب من أن يكونوا ضحية للجرائم التي ترتكب بواسطة الأجهزة الإلكترونية. حيث أفاد ١٣٠ شخص (٦١٪) بأنه بالفعل لديهم توجس وخوف حقيقي من أن يكونوا أحد ضحايا تلك الهجمات التقنية الجديدة. في حين أن ربع المبحوثين ذكروا أنهم لا يبالون بذلك الأمر. وقد يكون ذلك نابعاً من أنهم محصنون ببرامج الحماية، أو لديهم توعية بطرق ووسائل الاختراقات، فهم يتجنبون تلك المصائد لحماية أنفسهم ومعلوماتهم.

جدول (٩): الرغبة في ممارسة الجرائم المعلوماتية

هل لديك رغبة لممارسة هواية الاختراق الإلكتروني لأي جهاز آلي؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم، توجد لدي رغبة ولكن أمنع نفسي دائما	٢٤	١٠,٩٠٪	١٠,٩٠٪
نعم، توجد لدي رغبة وسوف أحاول مستقبلا	١١	٥,٢٠٪	١٦,١٠٪
نعم، توجد لدي رغبة ولكن لا أعرف الكيفية.	٢٩	١٣,٥٠٪	٢٩,٦٠٪
لا، لا توجد لدي نية في ذلك.	١٥٠	٧٠,٤٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

وعند سؤال المشاركين في الاستبيان عن مدى رغبتهم في ممارسة أحد الأفعال غير الشرعية، أفاد ٤, ٧٠٪ منهم بأنه لا توجد لديه نية في فعل ذلك أبدا. في المقابل، أفصح حوالي خُمس العينة (٨, ١٨٪) أنهم سوف يحاولون مستقبلا؛ لأن أكثرهم لا يعرفون الطريقة المناسبة للاختراقات. بينما أفاد ما يساوي ١١٪ بأنهم يرغبون في تلك الأفعال ولكنهم يمنعون أنفسهم من تلك الأفعال المشينة.

جدول (١٠): مستوى الجرائم المعلوماتية في السنتين الماضيتين

من وجهة نظرك، هل ترى أن الجرائم المعلوماتية في ازدياد أم في تناقص، خلال السنتين الماضيتين؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
في تزايد مستمر	١٦٨	٧٨,٣٠٪	٧٨,٣٠٪
هي في تناقص	٣	١,٥٠٪	٧٩,٨٠٪
نفس مستواها لم تتغير	١٢	٥,٦٠٪	٨٥,٤٠٪
لا أهتم بهذا الشأن	٣١	١٤,٦٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

يوضح الجدول أعلاه، أن الجرائم المعلوماتية في تزايد مستمر خلال ٢٤ شهرًا المنقضية، وذلك برأي ٣, ٧٨٪. وأشار ١٢ شخصًا بأنها في نفس المستوى؛ فلم تزدد أو تنقص خلال تلك الفترة. في حين أن ٣١ فردًا آخرين نأوا بأنفسهم عن الموضوع واختاروا إجابة (لا أهتم بذلك). والباقي من المجموع هم ٣ أشخاص يرون أنها في تناقص، وهي بالتأكيد فئة ضئيلة جدًّا حيث تشكل ٥, ١٪ فقط.

جدول (١١): مستوى الجرائم المعلوماتية في السنتين القادمتين

من وجهة نظرك، ما هو مستقبل الجرائم المعلومات، في غضون السنتين القادمتين؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
سوف تزداد أكثر	١٤٥	٦٧,٨٠٪	٦٧,٨٠٪
سوف تنقص أكثر	٢١	٩,٧٠٪	٧٧,٥٠٪
ستبقى كما هي	١٢	٥,٦٠٪	٨٣,١٠٪
لا أهتم بهذا الشأن	٣٦	١٦,٩٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

ومن ناحية أخرى طلب الباحثان رأي المبحوثين في مستقبل الجرائم المعلوماتية خلال السنتين القادمتين، فأجاب ٧, ٦٧٪ منهم أنها سوف تزداد. وتقريبا ١٧٪ منهم لا يهتم بذلك الشأن، بينما ١٥٪ تقريبا يرون بأنها ستبقى كما هي أو تنقص عن مستواها.

جدول (١٢): دوافع مجرمي المعلومات/ اختيار متعدد

من وجهة نظرك، ما هي أهم أسباب ودوافع مجرمي المعلومات؟ (اختيار متعدد)	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
انتقام لغرض شخصي	٥٠٪	٥٠,٠٠٪
الحصول على منافع مادية	٥٧,٦٠٪	١٠٧,٦٠٪
الفضيحة والتشهير بالآخرين	٥٣,٦٠٪	١٦١,٢٠٪
ممارسة هواية الاختراقات	٥٤,٤٠٪	٢١٥,٦٠٪
أخرى	٩,٢٠٪	٢٢٤,٨٠٪
المجموع	**٢٢٥٪**	**٢٢٤,٨٠٪**

وعن أسباب ودوافع مجرمي التقنية الحديثة، كان الهدف الأكثر اختيارًا من قبل العينة هو (الحصول على منافع مادية)، حيث اختير من قبل حوالي ٥٨٪، يأتي بعده (ممارسة هواية الاختراقات)، وبنفس المستوى تقريبا كان اختيار السبب (الفضيحة والتشهير) حيث اختاره حوالي ٥٤٪. ويأتي في الترتيب الثالث (انتقام لغرض شخصي). كما أن هناك من لديه أسباب أخرى (٩٪)، ولكنه لم يبين ما هي تلك الأسباب، حيث لم يكتب أي واحد ممن اختاروا خيار (سبب آخر) أي تعليق أو إشارة لتلك الأسباب الأخرى.

جدول (١٣): الوعي بنظام العقوبات الخاص بالجرائم المعلوماتية

هل أنت على علم ودراية بنظام العقوبات الخاص بالجرائم المعلوماتية؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم	٧٠	٣٢,٦٠٪	٣٢,٦٠٪
لا	١٣٠	٦٠,٧٠٪	٩٣,٣٠٪
لا أهتم بذلك	١٤	٦,٧٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	**٢١٤**	**١٠٠,٠٠٪**	**١٠٠,٠٠٪**

أكثر من ٦٠٪ من عينة البحث لا يوجد لديهم وعي بنظام العقوبات الخاص بالجرائم المعلوماتية، بينما فقط ٣٣٪ تقريبًا هم من لديهم وعي بذلك التشريع الخاص

بهـا. بالمقابل ذكر ١٤ فردًا بأنهم لا يهتمون بالموضوع أساسًـا!

جدول (١٤): التوعية بالجرائم المعلوماتية

هل تم توعيتك بأن بعض الممارسات غير الشرعية عند استخدامك للأجهزة الإلكترونية تعد جرائم معلوماتية	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم	١٠٦	٪٤٩,٤٠	٪٤٩,٤٠
لا	١٠٠	٪٤٦,٨٥	٪٩٦,٢٥
لا أهتم بذلك	٨	٪٣,٧٥	٪١٠٠,٠٠
المجموع	**٢١٤**	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠

نصف المشـاركين في هذا الاسـتبيان (٤٩,٤٪) أشاروا بأنـه تـم توعيتهـم بخصـوص الممارسـات غـير الشرعيـة عبر الحاسـب الآلي، وأنها تعد جرائـم معلوماتية. في مقابل ٤٦٫٨٪ لم يتلقـوا تلـك التوعيـة أو التثقيـف فيـما يخـص الممارسـات السـلبية. وتبقـى نسـبة ضئيلة لا تهتم بالموضـوع وهم ٨ أفراد (٣,٧٪).

جدول (١٥): مصدر التوعية أو الاطلاع/ اختيار متعدد

كيف كان اطلاعك ومعرفتك بنظام مكافحة الجرائم؟ (اختيار متعدد)	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
لم اطلع عليه البتة	٪٢٩,٣٠	٪٢٩,٣٠
عبر الصحف والمجلات	٪١٧,٣٠	٪٤٦,٦٠
عبر القنوات الإذاعية	٪١٢	٪٥٨,٦٠
من خلال التلفزيون	٪١٤,٣٠	٪١٤,٣٠
بواسطة الأصدقاء	٪١٣,٩٠	٪٢٨,٢٠
من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	٪٥٠	٪٧٨,٢٠
أخرى	٪٧,٥٠	٪١٤٤,٣٠٠
المجموع	٪١٤٤,٣٠	٪١٤٤,٣٠

وعـن مصـدر التوعية والاطـلاع على تلـك المعلومات، تبين أن وسـائل التواصـل الاجتماعي هي المصدر الأول لتلك التوعيـة، تأتي بعدهـا الصحف والمجلات، وثالثـا التلفزيون، ومن بعـده قنوات الإذاعة (الراديو). وهذا التسلسـل منطقي نوعـا ما. ويلاحظ تقدم الصحف والمجـلات على التلفزيون، ولكـن يمكـن تبريـره بـأن غالـب المشـاهدين للتلفزيـون من شريحة الشـباب يبحثـون عن الترفيه بوسـائله المختلفة، والتي قـد لا تتضمن وسـائل توعيـة. أما الصحـف فموادها اليومية مختـصرة ويمكـن ملاحظـة مـواد التوعيـة بسـهولة، سـواءً إعلانـات موجهـة أو مقـالات، أو عناوين أخبار.

جدول (١٦): الممارسات السلبية التي تم التعرض لها/ اختيار متعدد

أي من الممارسات التالية قد تعرضت لها، وكنت أنت المتضرر الأول فيها؟ (اختيار متعدد)	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نسخ أو نشر مادة علمية بدون الإشارة إلى المصدر.	٪٣٠,٤٠	٪٣٠,٤٠
الحصول على مادة مقروءة أو مسموعة بدون إذن أو ترخيص.	٪١٨,٧٠	٪٤٩,١٠
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي وهمية لتزييف حقائق أو نشر معلومات غير صحيحة.	٪١٩,١٠	٪٦٨,٢٠
نشر برامج التجسس عن طريق وسائل التواصل الإلكترونية.	٪١٩,١٠	٪١٩,١٠
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لأغراض سياسية معارضة.	٪٨,٢٠	٪٢٧,٣٠
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لبث الأفكار المتطرفة والعنف.	٪٩,٧٠	٪٣٧,٠٠
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لنشر مواد خليعة	٪١٤,٤٠	٪١١٩,٦٠٠
الحصول على معلومات خاصة ببطاقات الائتمان البنكية.	٪١٤,٨٠	٪٣٨,٩٠
أخرى	٪١٤,٨٠	٪١٠٠,١٠٠
المجموع	٪١٤٩,٢٠	٪١٤٩,٢٠

وعنـد سـؤال المبحوثـين عـن الممارسـات غـير الشرعية التـي قـد تعرضـوا لهـا أو كانـوا ضحاياهـا، فـكان في المرتبـة الأولى (نسـخ أو نـشر مـادة علميـة بـدون الإشـارة إلى المصـدر). وفي الترتيـب الثـاني (إنشـاء مواقـع إلكترونيـة أو حسـابات تواصـل اجتماعـي وهميـة لتزييـف حقائـق أو نشر معلومـات غـير صحيحـة). وثالثًـا، (الحصـول عـلى مـادة مقروءة أو مسـموعة بـدون إذن أو ترخيـص). و(نشر برامج

التجسس عن طريق وسائل التواصل الإلكترونية) كلاهما بنفس النسبة ١٩,١٪. وفي المرتبة الرابعة (إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لنشر مواد خليعة)، و(الحصول على معلومات خاصة ببطاقات الائتمان البنكية) بنسبة متساوية أيضا ١٤,٨٪.

كما يتضح بجلاء أن حقوق الملكية الفكرية هي أكثر المتضررين من تلك الممارسات، حيث وصلت نسبتها ٤٩,١٪ وذلك من خلال (نسخ أو نشر مادة علمية بدون الإشارة إلى المصدر)، أو (الحصول على مادة مقروءة أو مسموعة بدون إذن أو ترخيص).

جدول (١٧): الممارسات السلبية التي تم القيام بها/ اختيار متعدد

أي من الممارسات التالية قد قمت بها؟ (اختيار متعدد)	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نسخ أو نشر مادة علمية بدون الإشارة إلى المصدر.	٣٧,٣٠٪	٣٧,٣٠٪
الحصول على مادة مقروءة أو مسموعة بدون إذن أو ترخيص.	٢٥,٣٠٪	٦٢,٦٠٪
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي وهمية لتزييف حقائق أو نشر معلومات غير صحيحة.	١,٦٠٪	٦٤,٢٠٪
نشر برامج التجسس عن طريق وسائل التواصل الإلكترونية.	١,٢٠٪	١,٢٠٪
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لأغراض سياسية معارضة.	٠,٤٠٪	١,٦٠٪
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لبث الأفكار المتطرفة والعنف.	١,٢٠٪	٢,٨٠٪
إنشاء مواقع إلكترونية أو حسابات تواصل اجتماعي لنشر مواد خليعة	١,٢٠٪	٦٨,٢٠٪
الحصول على معلومات خاصة ببطاقات الائتمان البنكية.	١,٦٠٪	٤,٠٠٪
اخرى	٣٧,٨٠٪	١٠٧,٦٠٪
المجموع	١٠٧,٦٠٪	١٠٧,٦٠٪

وبسؤال عينة البحث عن إن كانوا قد مارسوا بعض التصرفات أو السلوكيات التي تعد جرائم معلوماتية، كانت نسب إجاباتهم متفاوتة، ولكنها متطابقة إلى حد ما مع إجابات السؤال السابق خاصة المرتبتين الأولى والثانية. فقد جاء في المرتبة الأولى (نسخ أو نشر مادة علمية بدون الإشارة إلى المصدر) باختيار ٣٧,٣٪. وفي المرتبة الثانية (الحصول على مادة مقروءة أو مسموعة بدون إذن أو ترخيص). وقد أحجم (فيما يبدو) باقي المشاركين عن التصريح بالممارسات الباقية؛ وذلك ما يفسر اختيار (ممارسات أخرى) حيث اختاره عدد كبير من المشاركين (٣٧,٨٪).

وبنفس الدرجة، حقوق الملكية الفكرية هي المتأثر مرة أخرى، حيث وصلت نسبتها ٦٢,٦٪ بجمع النسبتين الخاصتين بالاختيارين (نسخ أو نشر مادة علمية بدون الإشارة إلى المصدر)، أو (الحصول على مادة مقروءة أو مسموعة بدون إذن أو ترخيص).

جدول (١٨): تأثير الوعي بالعقوبات الخاص بجرائم المعلومات

هل معرفتك بالعقوبات، تجعلك تعيد النظر والتفكير في عدم ممارسة أي انتهاك لخصوصية الآخرين عبر وسائل التقنية؟	العدد	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم، بكل تأكيد	١١٦	٥٣,٩٠٪	٥٣,٩٠٪
لا، لا أخشى العقوبات	٧	٣,٤٠٪	٥٧,٣٠٪
لا أعرف ما هي العقوبات	٥٨	٢٧,٣٠٪	٨٤,٦٠٪
لا أهتم بالموضوع	٣٣	١٥,٤٠٪	١٠٠,٠٠٪
المجموع	٢١٤	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪

وعن تأثر أفراد العينة بالتوعية التي سبق وأن تلقوها من مصادر مختلفة، وهل كان لها دور في إعادة النظر في ممارسة التصرفات السلبية، فكان جواب أكثر من نصفهم (٥٣,٩٪) بـ (نعم) كان للتوعية دور بارز في ثنيهم عن الانتهاك والاختراق لخصوصية الآخرين. بينما من أجاب بـ (لا) لا يخشون العقوبات وهم سبعة أشخاص فقط. في حين ما زال ٥٨ فردًا (٢٧,٣٪) يجهلون العقوبات المترتبة على الجرائم المعلوماتية. ونسبة ١٥,٤٪ لا يهتمون بمسألة الجرائم الرقمية حسب رأيهم.

رابعًا: النتائج والتوصيات

٤ . ١ النتائج

أسفرت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي عن مجموعة من النتائج الهامة يمكن بلورتها فيما يأتي:

على الرغم من صغر سن الفئة العمرية، ويلاحظ ازدياد استخدام الحاسب الآلي والإنترنت وهي نتائج طبيعية وملموسة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. كما اتضح أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة (فئة الشباب) من حملة البكالوريوس أو في المرحلة الجامعية، وهم على إلمام بمصطلح جرائم المعلوماتية؛ فقد أفاد ٧١٪ منهم بذلك.

الغالبية العظمى لديهم توجس وخوف حقيقي من أن يكونوا احدى ضحايا تلك الهجمات التقنية الجديدة، ولا يوجد لديهم نية في ممارسه هواية الاختراق الإلكتروني لأي جهاز آلي وذلك دليل على انتشار الوعي بين فئة الشباب. ولكن يرجح العدد الأكبر من عينة الدراسة أن مستوى الجرائم المعلوماتية سوف يزداد في السنتين القادمتين.

ذكر نصف عينة الدراسة ٥٠٪ أن لديهم وعيًا بالممارسات غير الشرعية عند استخدام الأجهزة الإلكترونية، ومن أكثر الممارسات السلبية التي أشارت لها العينة نسخ أو نشر مادة علمية بدون الإشارة إلى المصدر أو الحصول على مادة مسموعة أو مرئية بدون ترخيص.

ترجحت كفة وسائل التواصل الاجتماعي لتكون هي المصدر الأول للتوعية والاطلاع على المعلومات بالنسبة لعينة الدراسة. وأن معرفة الأنظمة وعقوبات مكافحة الجرائم المعلوماتية لدى الشباب الذي تم من خلال الوسائل العلمية المختلفة كان له دور في الحدّ من الممارسات السلبية في تقنية المعلومات.

٤ . ٢ التوصيات:

- الطلب من وزارة التعليم إدراج مقرر دراسي خاص بالجرائم المعلوماتية وتوعية مستخدمي تقنية المعلومات بخطرها وعواقبها الوخيمة.
- قيام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بحملات توعوية مستمرة وهادفة لتوعية المجتمع السعودي ككل.
- على شركات الاتصالات تفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية، وتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي لنشر رسائل التوعية لمكافحة الجرائم المعلوماتية، ونشر الاستخدام الصحيح لأجهزة التقنية الحديثة.
- تفعيل دور وزارة الثقافة والاعلام في تطبيق قانون حماية الحقوق الفكرية بمتابعة نسخ البرامج بدون إذن أو تصريح من أصحابها ومالكيها.
- ضرورة توظيف وسائل الإعلام المختلفة (مطبوعة ومسموعة ومرئية)، لتحقيق مزيد من الوعي لأفراد المجتمع بجرائم تقنية المعلومات.

المراجـــــع

أصيـل، غ، خـضري، ه (٢٠١٦) «مدى الوعـي بالجرائم المعلوماتيـة بـين مسـتخدمي مواقـع التواصل الاجتماعي: دراسة مسـحية». روئ إستراتيجية. تحت النشر ص ص. ١-٣٤.

البلـوشي، ر (٢٠٠٨). « الدليل في الجريمة المعلوماتية». مجلة الحقوق للبحوث القانونية الاقتصادية .ع١. ص. ٧.

الجراحي، م (٢٠١٥) . « دور الجامعات السعودية في تنمية وعي الشـباب بخطورة الجرائـم المعلوماتية لدعم قضايا مكافحـة الإرهاب الإلكـتروني» في : المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC من كلية علوم الحاسب والمعلومات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية . ص ٧٥-٨٠.

الجريسي، حمود (١٤٣٠هـ). الجرائم الإلكترونية (الإنترنت) وآثارها على المجتمع . جدة : د.ن، ص ص. ١٣ـ١٤ .

سـالم، م، حسـون، ع (٢٠٠٧). «الجريمة المعلوماتية». مجلة جامعة بابل ـ العلوم الإنسانية ،مج ١٤،ع. ٢ .

سرحان، ا(٢٠١٥). « الاضرار الاقتصادية للجرائم المعلوماتية وإستراتيجية مكافحتها عربيًّا ودوليًّا» . في «المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC» من كلية علوم الحاسب والمعلومات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية. ص. ٦٧ .

الشوا، م (١٩٩٤م). ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات. القاهرة : دار النهضة العربية، ص ٧.

الشيبان، إ(٢٠١٥) . «تعرف على نظام الجرائم المعلوماتية قبل الإساءة للآخرين» . جريدة الرياض، ع ١٦٩٧٧ ، الأربعاء ٢٥ صفر ١٤٣٦هـ/ الموافق ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م.

عبدالباقي، م (١٣٦٤هـ). المعجـم المفهرس لألفاظ القران الكريم. دار الكتب : دار الكتب المصرية .

العسبلي، م .(٢٠١٦). «تأثير الجريمة الإلكترونية على النواحي الاقتصادية». مركز التميز لأمن المعلومات CoEIA. متاح على: http://goo.gl/90aea6 (تاريخ الاطلاع ١٣مارس ٢٠١٦م). ص ص . ١-١٢ .

كـمال، س، والصحبـي، ب (٢٠١٥). خطـر الجرائـم المعلوماتية. المؤتمر الـدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتيـة ـ ICACC ـ كليـة علوم الحاسـب والمعلومـات ـ جامعـة الإمـام محمد بن سـعود الإسلامية ـ السـعودية، الرياض. تم الاسترجاع بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٦، متاح على .http://search .mandumah.com/Record/690644

متولي، أ(٢٠١٥). «الجرائم المعلوماتية (٠ , ٢) : رؤية مقترحة من منظور تربـوي لدور اعضاء هيئـة التدريس بكليـات التربية لزيادة الوعـي بمكافحة الجرائم المعلوماتيـة». في: المؤتمـر الـدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC من كلية علوم الحاسب والمعلومـات في جامعـة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية ـ السعودية. ص ص ١٨٤-١٩٤.

الهـادي ،خ و بوقرين، ع (٢٠١٥). «تجربة الجزائر في مكافحة الجريمـة الإلكترونية». في : المؤتمـر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC من كلية علوم الحاسـب والمعلومات في جامعـة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ السعودية . ص ص ١٥٢-١٧٣ .

هيئة الاتصـالات وتقنية المعلومات السـعودية، (٢٠١٤). التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، تم الاسترجاع بتاريخ ١٣ مـارس ٢٠١٦، متاح على: http://www.citc. gov.sa/arabic/MediaCenter/Annualreport/ Documents/PR_REP_010A.pdf.

اليحيـى، ت (٢٠١٣). «مكافحـة الجرائـم المعلوماتية في المملكة العربية السـعودية ومصر». مجلة البحوث والدراسـات الشرعية.ج٢، ع٧ ، (٢٠١٣).ص ص٢٣٥-٢٨٨.

اليوسف، ع. (٢٠١٥). «الجرائم المعلوماتية والدليل الجنائي: مسـميات وخصائـص وأبعاد اجتماعيـة وأمنية وصحيـة». في : المؤتمـر الـدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC من كلية علوم الحاسب والمعلومـات في جامعـة الإمام محمد بن سـعود الإسلامية ـ السعودية. ص . ٩٦.

Chouhan, Raksha 2014, "Cyber Crimes: Evolution,

Detection and Future Challenges", *The IUP Journal of Information Technology*, Vol. X, No. 1, March 2014, pp. 48-55

Phair, Nigel 2014, "Cyber Crime Risks and Responsibilities for Businesses", available at https://anziif.com/members-centre/the-journal-articles/volume-37/issue-5/cyber-crime-risks-and-responsibilities-for-businesses, Accessed on 13 Mar 2016.

ملخص السيرة الذاتية

د. ماجدة غريب

المؤهلات العلمية :

ـ درجة البكالوريوس ١٤١٢ هـ ١٩٩١م ، جامعة الملك عبد العزيز.

ـ درجة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز عام ١٤٢٠هـ.

ـ درجة الدكتوراه، جامعة ستراثكلايد بجلاسجو ببريطانيا عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م

التدرج الأكاديمي :

ـ أستاذ مساعد ١٤٢٩هـ .

ـ منسقة مادة مهارات التفكير والبحث العلمي لعام ١٤٣٠/ ١٤٣١هـ ومنسقة ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ

ـ نائبة المشرف العام على التطوير الإداري ـ شطر الطالبات بجامعة الملك عبدالعزيز ١٤٣٢هـ ـ ١٤٣٧هـ.

مهام إضافية :

ـ الإشراف الأكاديمي لعدة دفعات على طالبات البكالوريوس.

ـ التكليف بتنظيم أوراق وملفات طالبات الدراسات العليا بالقسم.

ـ الإشراف على مواد دراسية من خلال الدائرة التليفزيونية.

ـ إعداد جداول الاختبارات النصفية والنهائية لقسم المكتبات والمعلومات

ـ إعداد الجداول الدراسية الخاصة بكل فصل دراسي.

العضويات :

ـ عضوه في الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات

ـ عضوه في جمعية المكتبات المتخصصة

ـ عضوه في جمعية المكتبات والمعلومات السعودية

ـ عضوه في جمعيةChartered Institute of Library and (Information professional cilip) بريطانية .

ـ عضوه في الجمعية السعودية للإدارة .

د. حسن الأمير

ـ ماجستير إدارة أعمال MBA جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ٢٠٠٧م

ـ دكتوراه في إدارة أعمال Victoria University, Melbourne - Australia ٢٠١٦م

الخبرة العملية:

ـ نائب الرئيس التنفيذي مكتبة الملك فهد العامة بجدة من ٢٠٠١٥ ـ

انجازاتي:

ـ إدارة منظمة ثقافية ، تهدف إلى نشر العلم والمعرفة بين أفراد المجتمع بجميع أطيافه.

ـ المسؤولية عن مقر العمل بكل تفاصيله وأجزاءه.

ـ إدارة فريق عمل من مختلف الجنسيات والأعراق والثقافات.

ـ تسير الأعمال الإدارية والفنية المساندة.

ـ تطوير آلية جديدة في تنظيم العمل، وبناء خطة إستراتيجية، وتكوين فريق عمل مميز ضمن خطة مدروسة قابلة للتحقيق، واستخدام معايير قياس الأداء KPI ، ومتابعة إجراءات التنفيذ، وفق آخر الدراسات والابحاث.

ـ مستشار رئيس المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية.

ـ مرشد مهني للأعمال الريادية Entrepreneurship عبر صندوق المئوية للمشاريع الناشئة.

ـ مرشد متطوع تابع لمجموعة (مرشدون) التعليمية والمهنية.

ـ رئيس جمعية الطلاب المسلمين بجامعة فكتوريا الأسترالية لعامي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.

ـ رئيس جمعية الطلبة السعوديين بجامعة فكتوريا الأسترالية لعام ٢٠١٣

ـ عضو في الجمعية السهعودية للإدارة.

ـ عضو جمعية الحاسبات السعودية.

أبحاثي:

ـ المهندسون وتعاملاتهم بالتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ـ دراسة ميدانية.

ـ مدى التزام الموظفون السعوديون بالقطاع العام بمبدأ حقوق المؤلف والملكية الفكرية.

ـ بحث محكم بعنوان Assessment and evaluation WEEE in MENA، ومنشور في المجلة العلمية الأوربية European Scientific Journal April ٢٠١٤، Edition Vol. 10, No. 12, ISSN: 1857

ـ مدى الوعي لدى الفئة العمرية الشابة بنظام عقوبات الجرائم المعلوماتية السعودي (بحث مشترك).

Awareness Among Category of Youth on Law Associated with Penalties of Saudi Cybercrimes

Dr. Majda E. Gharieb DR.Hassan M. Alameer

Abstract

The present research was conducted on a category of youth comprising 214 members— males and females. This category represented different regions of the Saudi Kingdom. The central intent underlying this research was to gain an idea on the relative level of awareness existent among such youth on the concept of cybercrimes in the Kingdom of Saudi Arabia. Linked with this intent was to achieve another objective. To be explicit, it sought to gain an idea on either cognizance or ignorance on the Saudi Penal Law relative to cybercrimes.

In addition, the present research has explained a direct correlation between awareness of Saudi Penal Law and some behavioral practices that materialized through channels of modern technology.

Almost half of the members of research sample, 55%, expressed that their use of electronic devices are illegal. This is apparent by utilizing social media networks.

The present research, in its conclusive section, has yielded an inference of note. It unfolds that awareness of Saudi Penal Law on combating electronic crimes play significant role in restraining negative practices prevalent in the broad spectrum of Information Technology in the Kingdom of Saudi Arabia.